

صورة شخصية للسنة قبل أيام من إعلان وفاتها

2018



كلمة ونص

«مطار طرطوس».. متى!!

محمد حسين

لا شيء في الأفق يشير إلى أن موضوع (مطار طرطوس) المدني قد أخذ طريقه إلى الإعلان والبدء به عبر وضع حجر الأساس للانطلاق بأعمال البناء فيه ولا شيء في الأفق يشير إلى وجود دراسة متكاملة بشأنه لا من شركة الدراسات ولا من غيرها!! لا شيء في الأفق أيضاً يؤكد أن النية معقودة لإقامته في منطقة المطار الزراعي (أبو فقص) أو في غيرها من المناطق... فالأخبار المتداولة والمعروفة للجميع أن هذا الاقتراح تم تداوله في طرطوس وفي العاصمة بوجود أفكار محددة للتوسع غرباً باتجاه البحر أو شرقاً باتجاه البر، ولكن الأبحاث تتوقف هنا من دون أن تصل إلى الغاية المنشودة منها وتحول هذا الحلم الطرطوسي إلى واقع ملموس في وقت تشتد الحاجة فيه لمثل هذا المطار المنتظر وخاصة ونحن مقبلون على مرحلة إعادة الإعمار. كذلك القصة في مرفأ طرطوس... دراسات وورشات عمل حول التوسعة... غرباً باتجاه البحر أو باتجاه البر شرقاً وشمالاً، سنوات انتظار مرت والحالة متوقفة هنا ولم يتم توسيع المرفأ متراً واحداً غرباً ولا شرقاً ولا حتى شاقولياً إلا كحلم بعيد المنال ولا شيء في الأفق يشير إلى أن هناك خطوات جدية في هذا المجال أيضاً!!

لسنا واهمين ونعرف أن البلد يمر بأزمة دامية طاحنة ولكن يحق لنا معرفة أين وصلت الأمور بهاتين القضيتين فإذا كانت الحالة المادية الضاغطة تفرض على الحكومة التقشف والتمهل في الإعلان عن مشاريع جديدة، فمآذا عن الدراسات وتحضير الملفات؟ هل يحتاج ذلك لموازنات ضخمة ورصيد كبير من العملات الصعبة أم يكفي للانطلاق به مجرد قرار بسيط من الحكومة لإنجازها وربما وضع حجر الأساس لهذه المشاريع وغيرها، فلدينا جامعاتنا وشركائنا العامة المختصة بالدراسات ولها باعها في هذا المجال ويمكن لها أن تقوم بذلك... والسؤال هنا: لماذا لا يتم ذلك الآن؟!

تحت تهديد السلاح يفرج عن أفراد العصابة عصابة الحراج تعتدي على القصر العدلي في السويداء في وضح النهار

السويداء - عبير صيموعة

بعد أن قامت الوطن بتسليط الضوء على المجزرة التي تم ارتكابها بأشجار الحراج في غابة سد العين في منطقة صلخد والتي جرى ضمنها الاعتداء على مئات الأشجار وقطعها عن طريق المناشير التي تعمل على البنزين فضلاً عن الاعتداء بالضرب على حارس الحراج هناك وحرق كرفانة الحراسة حيث عملت الضابطة الحراجية على الوجود حيث ضمن الحراج المذكورة واستطاعت القبض على ثلاثة من المعتدين وحوزتهم المناشير الآلية وتقديمهم إلى القضاء علماً أنه جرى التعرف سابقاً على ١٥ من تلك العصابة المسلحة التي قامت بالاعتداء على تلك الحراج إلا أن القضية لم تنته هنا بل كانت بداية القصة وبعد أن تم تحويل الجناة إلى القصر العدلي في السويداء حتى قام أفراد العصابة المعروفة بالتهجم على قصر العدل في وضح النهار مدجين بالسلاح وتحت التهديد قاموا بالمطالبة بالإفراج عن شركائهم الثلاثة حيث جرى الرضوخ لمطالبهم وتم الإفراج عن المعتدين ليخرجوا من القصر العدلي خروج المنتصرين الأمر الذي أثار الكثير من اللفظ والجدل بين الأهالي كما طرح العديد من التساؤلات منها لماذا لم يتم توقيف المعتدين على القصر العدلي لأنهم شركاء في الجريمة ولماذا لم تلجأ النيابة العامة إلى طلب سرية حفظ النظام لإيقاف المعتدين والتفاوض معهم ومن ثم التحقيق بقضية الاعتداءات التي جرت ضمن حراج سد العين وخاصة أن أحد

الموقوفين كان قد اعتدى على الحارس وقام بحرق كرفانة الحراسة فضلاً عن وجود برفيقه بحث بحقه ولعل القضية الأخطر هو ترمد أفراد العصابة وقيامهم بتهديد أفراد ضابطة الحراج بالقتل ليبقي السؤال الأهم ضمن الأسئلة المطروحة اليس ما قامت به النيابة العامة يعتبر تشجيعاً على التمرد وضرباً بالقوانين القضائية عرض الحائط؟ وهل كانت الجهات المعنية عاجزة عن توقيف الجناة بعد خروجهم من المدينة وخاصة أنهم عادوا إدراجهم مباشرة إلى منطقة إقامتهم (صلخد) مهلين بنصرهم الكبير. مدير الزراعة في السويداء المهندس بسام الجرمقاني أشار إلى أن مهمة مديرية الزراعة تنحصر بتوقيف المعتدين وتحويلهم إلى القضاء وإيداعهم السجن المدني ريثما يتم تحويلهم إلى النيابة العامة إلا أن ما جرى يعتبر نقراً على القوانين وخاصة بعد تلقي أفراد الضابطة الحراجية تهديداً بالقتل من الجناة. ويبقى السؤال الذي يدور في أذهان جميع الأهالي هل ما جرى اتخاذه من إجراءات ضمن القصر العدلي كان صحيحاً حتى ولو جرى إدراجهم تحت مبرر (حقن الدم) وضبط الشغب وخاصة أن عجز الجهات المعنية عن توقيف الجناة شرع الأبواب أمام كل من تسول نفسه التعدي على الأملاك العامة كما شجع الخارجين على القانون اللقف فوق جميع القوانين والأنظمة فهل أصبحنا نتحكم لشريعة الخاب؟ سؤال نخشى به جميع الجهات المعنية في المحافظة والكل معني.

عصابة تقب عن الذهب ضمن بيوت دمشق القديمة

البكري لـ«الوطن»: ١٩٠٠ دعوى جنائية في النقص منها متعلقة بالآثار

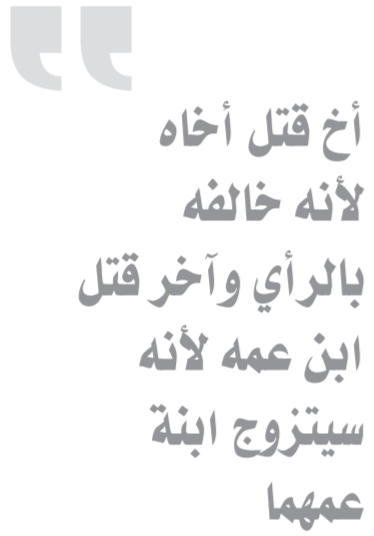
محمد منار حميجو



بينما ضبط فرع الأمن الجنائي بدمشق أشخاصاً يحفرون في بعض البيوت القديمة بدمشق للتقيب عن الذهب أعلن رئيس غرفة الجنابات بمحكمة النقض أحمد البكري عن وجود دعاوى متعلقة بهذا الموضوع وبلغ عدد الأشخاص المضبوطين ٦ أشخاص وذلك بعد متابعتهم من الأمن الجنائي وهم يحفرون في بعض البيوت ليعترف المتهمون بعد التحقيق معهم أنهم يبحثون عن الذهب لتأديمتهم بوجود كميات منه في بعض البيوت القديمة بدمشق.

وأشار البكري إلى أن سورية من الدول العربية بالآثار ولذلك من الطبيعي أن يوجد من يبحث عنها والذهب يعتبر مادة أثرية ويوجد بكثرة في بعض المناطق حتى إنه موجود في الكثير من مناطق دمشق الأثرية. وفي سياق متصل قال البكري: إن جرائم الدعوى المتعلقة بجرائم القتل والمنظورة أمام المحكمة معظمها مرتكبة بطريقة تدل على جهل موجود لدى بعض الناس ضارباً مثلاً أن شخصاً قتل ابن عمه لأنه أراد أن

يتزوج ابنة عمها ما أدى إلى قتل أربعة أشخاص من العائلة تحت مسمى الثأر. وأضاف البكري: إنه من ضمن الدعوى المنظورة أيضاً أن أخاً قتل أخاه لأنه خالفة في الرأي معتبراً أن هذه الجرائم تدل على جهل مرتكبيها وعدم التفكير بالعواقب الناتجة عن ذلك. وبين البكري أن عدد الدعوى المنظورة في المحكمة لا يعتبر مؤشراً عن عددها في سورية باعتبار أن هناك دعاوى لا ترفع إليها موصفاً أن المحكوم عليه إذا لم



أخ قتل أخاه لأنه خالفة بالرأي وآخر قتل ابن عمه لأنه سيتزوج ابنة عمهما

يطعن في الحكم فإن دعوته لا ترفع إلى محكمة النقض باعتبار أنها أعلى درجات التقاضي. وأشار البكري إلى أن المحكمة تنظر في قانونية الحكم الصادر ومدى توافقه في القانون وفي حال تم لحظ أن هناك خلافاً فإنه يعاد إلى محكمة الجنابات الصادرة منها مؤكداً أن المحكمة تحول إلى محكمة موضوع أي إنها تستمع في الدعوى إلى الأطراف والشهود في المرحلة الثانية من الطعن.

منخفض جديد الجمعة

قصي المحمد

حذر الراصد الجوي كنان كيوان المواطنين من تشكل الجليد وانخفاض مستوى الرؤية نتيجة تشكل الضباب الجبلية والداخلية من البلاد، مشيراً إلى تعرض البلاد لبداية منخفض جديد يبدأ من مساء يوم غد الخميس. وفي تصريح لـ«الوطن» بين الراصد الجوي أن الجو السائد خلال اليوم سيكون ما بين الصحو والغائم جزئياً، لافتاً إلى الارتفاع اللطيف في درجات الحرارة مع بقائها أدنى من معدلاتها المعتادة بـ ٢-٤ درجات مئوية. كما أشار كيوان إلى حصول منخفض جوي جديد يبدأ من الساعة الأولى ليوم الجمعة مستمراً لمدة ٧٢ ساعة حتى مساء يوم الإثنين، مبيّناً أن شدته تتراوح بين المتوسطة والضعيفة أحياناً.

وفي السياق أشار إلى وقوع هطلات ثلجية على المناطق التي يزيد ارتفاعها على ٩٠٠ متر تراقها أحياناً هطلات مطرية متقطعة متباعدة. وذكر كيوان إلى أن البلاد تأثرت يوم أمس بامتداد منخفض جوي مصحوب بكتل هوائية رطبة مع هطلات غزيرة في أغلب المناطق مصحوبة بالرعد وانخفاض درجات الحرارة إلى أدنى معدلاتها من ٣-٥ درجات، مشيراً إلى المعدل الطبيعي لها ١٢ درجة مئوية.

أي قرار يتخذ في حينه للطلاب

لا نقص في الأدوية وتأمين كل المستلزمات الطبية لحلب

هادي بك الشريف

أكد معاون وزير التعليم العالي للشؤون الصحية الدكتور حسن جبه جي في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه يتم تأمين كل المستلزمات الطبية لعمل المشافي في حلب، ذاكراً أنه لا نقص حاصل في الأدوية وأنه في حلب ٣ مشاف تقدم كل الخدمات للمرضى على مدار الساعة وهي مشفى قلب الجامعي ومشفى جراحة القلب ومشفى أمراض النساء الجامعي، مضيفاً: إن الأمور تحت السيطرة، وأنه ستكون خلال المرحلة القادمة إعادة تأهيل لكل الأضرار القائمة وهو ضمن متابعة وزارة التعليم العالي، موضحاً أن كل التجهيزات والكادر الطبي جيد في حلب.

وفي سياق متصل، كشف رئيس جامعة حلب الدكتور مصطفى أفيوني في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه بعد تحرير حلب بالكامل وإعادة الأمن والأمان للمدينة بفضل الجيش العربي السوري، سينعكس ذلك إيجاباً على وضع الطلاب واستكمال تحصيلهم العلمي، مؤكداً أن هناك تنسيقاً مع المعتدين في محافظة حلب وذلك للعمل على تأمين الأماكن اللازمة للقائمين في المدينة الجامعية في حلب وذلك بهدف إبقاء السكن الجامعي للطلاب الأمر الذي يعطي الفرصة الكبرى للطلاب للسكن في المدينة الجامعية.

وأشار رئيس الجامعة إلى وجود نحو ٨ آلاف طالب وطالبة يقطنون في المدينة الجامعية في حلب ويوزعون على ٥ وحدات سكنية وما تبقى نحو ٣٠ ألف مهجر في باقي الوحدات الجامعية، الأمر



أفيوني لـ«الوطن»: تنسق مع المحافظة لإبقاء السكن الجامعي للطلاب... وتأمين الأماكن للمهجرين

الذي يتطلب متابعة ودراسة الأمر وتأمين الأماكن لهم بالتنسيق مع المحافظة وهو ضمن اهتمامنا. وعن واقع الكليات والناحية التعليمية، أكد رئيس جامعة حلب أن الحركة الدراسية للطلاب وعمل الجامعة لم يتأثر رغم الاعتداءات الإرهابية وتأثيرات الأزمة، مشيراً إلى وجود ٢١ كلية في مجمل الاختصاصات في جامعة حلب، كما هناك ٩٠٠ أستاذ جامعي، وأكثر من ٤ آلاف طالب وطالبة دراسات عليا، مضيفاً: لم تتوقف رغم الظروف واستمرت العملية التعليمية، ولم تخرج أي كلية من الخدمة. وذكر أفيوني أن أي قرار بخصوص حلب يدرس في حينه بمجلس التعليم العالي،

ويتخذ القرار المناسب حوله والإجراءات اللازمة، معتبراً أن الطالب يحدد خياراته، وهناك عدد من الطلاب ممن وطئوا في جامعات أخرى، وبإمكانهم العودة إلى جامعة حلب في حال كان خيارهم ذلك. علماً أن هناك أكثر من ٣٠ ألف طالب من جامعة حلب قاطن وموطن في الجامعات الأخرى وذلك بسبب الظروف التي مرت بها المحافظة. وقال رئيس جامعة حلب: إن أي إجراء سيتوضح خلال المرحلة القادمة، معتبراً أن الوضع كما هو عليه حالياً، ولا سيما أن هناك ١٢٠ ألف طالب في التعليم النظامي والمفتوح في حلب، مضيفاً: إنه سوف تنطلق قريباً امتحانات الفصل

جردة حساب للمنشآت الصناعية في درعا

درعا - الوطن

شهد قطاع الصناعة في محافظة درعا نمواً كبيراً خلال الأعوام التي سبقت الأزمة، وأوضح رئيس غرفة تجارة وصناعة درعا المهندس قاسم المسألة أن عدد المنشآت الصناعية وصل إلى ٦٠٠ منشأة في مجال الصناعات الغذائية والكيميائية والهندسية والنسيجية ومنها النوعي كصناعة التلفزيونات المسطحة والأقراص الليزرية والصناعات الوائحية، كما وصل عدد المنشآت الحرفية إلى نحو ٦٤٠٠ منشأة والمشاريع المرخصة على قانوني الاستثمار ١٠ و٨٥ نحو ٥٥ مشروع قائم وقيد الإنشاء، لكن هذا النشاط تعرض لأضرار كبيرة خلال الأزمة من تدمير ونهب وتخريب وخرجت المنطقة الصناعية بدرعا من الخدمة، وحسب الإحصاءات المتوافرة انخفض عدد المنشآت الصناعية إلى ٦٠ والمنشآت الحرفية إلى نحو ٢٢٥ والتي على قانوني الاستثمار المذكورين أنفاً إلى ٤ مشاريع تختص بالصناعات الغذائية

والإلكترونية والدهانات والقوط، وبشكل عام تراجع على سبيل المثال عدد معامل الكونسترو من ٣٥ إلى ١٢ والمعامل الكيميائية (أسمدة وأغلاف وأوكسجين) من ٣٠ إلى ٢ ومعامل الألبان والألبان القائمة وقيد الإنشاء من ١٢ إلى ٤ ومعامل الورق والنيلون والبلاستيك من ٧٠ إلى ٢٣ ومعامل الدهانات من ١٥ إلى ٣ والقليبات الغذائية من ١٠ إلى ١ ومعامل نشر الرخام والحجر وصناعة البلوك والبلاط والقساطل البيوتونية من ٦٩ إلى ٤ وغير ذلك الكثير، وتقدر خسائر القطاع الصناعي تقريبا بأكثر من ملياري ليرة سورية، وبين المسألة أن العديد من الصناعات أخذت تقلع من جديد في العديد من المجالات ذات الجدوى الاقتصادية الجيدة واقترح ضرورة تقديم الدعم للصناعات الزراعية من كونسترو والألبان وأجبان وزيتون نباتية لتوافر المواد الأولية في المحافظة وتسهيل إجراءات استيراد المواد الأولية الخاصة بالصناعات الحيوية.